قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (16) لسنة (2015م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الأربعاء 23 شعبان 1436 هجرية، الموافق 2015/6/10 ميلادية،

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف الجند — " " " "
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — " " " "

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة الحظا للتجارة والوكالات العالمية.

ضد

المؤسسة العامة للكهرباء بشأن **المناقصة رقم** (2014/36م) الخاصة بتوريد زيوت محركات

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2015/3/4م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة العامة للكهرباء تضمنت اعتراضها على قرار الإرساء كون العطاء المقدم منها هو العطاء الأقل سعرا ومطابق للمواصفات. وطالبت الشاكية في نهاية شكواها اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (281) بتاريخ 2015/3/9م والمتضمنة وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة بأوليات المناقصة، وبناءً عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (3070) بتاريخ 2015/3/25م والتي تضمنت الرد التالي:

1. تم تحليل المناقصة والإرساء من قبل لجنة التحليل وتم الإقرار على الإرساء من قبل لجنة المناقصات وذلك على الشركة اليمنية لتسويق زيوت اسو موبيل بمبلغ وقدره 60,952,500 ريال
2. تم إخطار الشركة الفائزة بالإرساء و الاعتذار لباقي الشركات غير الفائزة بتاريخ 2015/2/25م
3. تقدمت كل من شركة الحظا وشركة أتيكو بطلب معرفة أسباب الاستبعاد وتم الرد لكليهما.
4. تم إيقاف الإجراءات بناءً على توجيهاتكم (توجيهات الهيئة العليا للرقابة على المناقصات)

وقد أرفقت الجهة الوثائق التالية:

1. نسخة من وثيقة المناقصة
2. نسخة من الإعلان صادر بتاريخ 2015/4/13م
3. نسخة من محضر التحليل والتقييم تضمن البيانات التالية:
   أ- بيانات المشروع:

1. اسم الجهة: الإدارة العامة للمدن الثانوية
2. اسم المشروع: المناقصة رقم 41 لسنة 2014م بشأن توريد 500 برميل زيت محركات الديزل لفروع كهرباء المدن الثانوية
3. التمويل: ذاتي
4. التكلفة التقديرية 315,000 دولار
5. فترة التوريد: 4 أشهر
6. مكونات المشروع: توريد 500 برميل زيت
7. تاريخ فتح المظاريف: 2014/5/20م
8. صلاحية العطاءات: 90 يوما
9. صلاحية الضمانات: 120 يوما

بـ تقدم لشراء وثائق المناقصة عدد 12 شركة وهي:

1. جياد للاستثمار والتجارة والمقاولات
2. شركة محمد عبدالوهاب الزبيري وأخيه
3. مؤسسة وليد غانم
4. بست فاليو للإس
5. تيراد والمقاولات
6. شركة أتيكو للتجارة والصناعة
7. شركة العليمي إخوان للتجارة المحدودة
8. مؤسسة الأنيس وإخوانه للتجارة
9. شركة جمعان للتجارة والإستثمار
10. شركة الحظا للتجارة (الشاكية)
11. شركة إينوك للزيوت
12. اليمنية لتسويق زيوت أسو وموبيل (يملوب) (الشركة التي الإرساء عليها)
13. المركز التجاري للسيارات والمحركات

تـ تقدمت عدد 9 شركات بعطاءاتها وذلك بحسب الجدول التالي:

م	اسم مقدم العطاء	مبلغ العطاء المقدم والعملة	الضمان			ملاحظات
			مبلغ الضمان بالدولار	البنك الضامن	تاريخ انتهاء الصلاحية	
1	المركز التجاري للسيارات والمحركات	85,376,500 ريال	10,000	بنك اليمن والكويت	2014/9/20م	
2	اليمنية لتسويق زيوت أسو وموبيل (يملوب) (الشركة التي الإرساء عليها)	60,952,500 ريال	10,000	بنك التسليف	2014/9/16م	

3	شركة إينوك للزيوت	75,000,000 ريال	10,000	بنك سباء الإسلامي	2014/9/19م	
4	شركة الحظا للتجارة (الشاكية)	262,500 دولار	10,000	يونيتد بنك	2014/11/10م	
5	شركة جمعان للتجارة	268,000 دولار	10,000	يونايتد بنك	2014/10/16م	
6	مؤسسة الأنيس وإخوانه للتجار	265,500 ريال	10,000	بنك اليمن والكويت	2014/9/17م	
7	شركة أتيكو للتجارة والصناعة	275,000 دولار	10,000	كاك بنك	2014/9/19م	
8	شركة محمد عبدالوهاب الزبيري وأخيه	287,000 دولار	10,000	بنك الإنشاء	2014/9/16م	
9	بست فاليو للاستيراد والمقاولات	270,000 دولار	10,000	بنك اليمن الدولي	2014/9/20م	

ثـ العطاءات غير المستجيبة جوهريا لوثائق المناقصة موضحة في الجدول التالي:

م	اسممقدم العطاء	أسباب الاستبعاد
1	شركة اينوك للزيوت	عدم إرفاق نسخ من السجل التجاري ورخصة مزاولة المهنة، البطاقة الزكوية، البطاقة الضريبية، رخصة مزاولة المهنة، البطاقة التأمينية، شهادة التصنيف والتسجيل للوكالة الأجنبية وشهادة التسجيل لأجل الضريبة العامة
2	مؤسسة الأنيس وإخوانه للتجارة	عدم إرفاق نسخ من رخصة مزاولة المهنة و شهادة التصنيف والتسجيل للوكالة الأجنبية

ج- التقييم الفني للعطاءات المستجيبة جوهريا لوثائق المناقصة: ذكر تقرير لجنة التحليل أنه وفقا لما تم تحديده في وثيقة المناقصة وبعد تفريغ المواصفات الفنية للعطاءات المقدمة ومقارنتها بالمواصفات الفنية المطلوبة والمحددة في وثائق المناقصة فقد توصلت لجنة التحليل إلى عدم مطابقة العطاءات التالية للمواصفات الفنية المطلوبة أو للعينات المقدمة منهم:

م	اسممقدم العطاء	أسباب الاستبعاد	ملاحظات المكتب الفني
1	المركز التجاري للسيارات والمحركات	غير مستجيب للمواصفات الفنية المطلوبة كما هو موضح بالجداول المرفقة رقم (3.2)	ملاحظات المكتب الفني فيما يتعلق بالشاكية: 1. تم التحقق من عدم إرفاق الشاكية شهادات الاختبارات النوعية للزيوت المطلوبة من مختبرات عالمية معروفة أو صورة مصادق عليها من الشركة المصنعة وفقا لمعايير التقييم المطلوبة في التعليمات إلى مقدمي العطاءات، مع العلم أن كل الشركات المتقدمة للمناقصة لم تستجب للشرط المتمثل
2	شركة الحظا للتجارة (الشاكية)	غير مستوفي للوثائق المطلوبة للمناقصة ولوحظ وجود اختلافات بين المواصفات ما بين الجداول المرفقة من المصنع والكتالوجات الخاصة	

		بالزيوت كما هو موضح بالجدول المرفق رقم (3-2)، ومن الناحية المالية غير مستجيب لشروط الدفع بحسب وثيقة المناقصة	بإرفاق شهادة اختبارات نوعية للزيوت من مختبرات عالمية مصادق عليها من المصنع بحسب محضر لجنة التحليل ادعت الجهة وجود اختلاف في أحد المواصفات المتمثل في درجة حرارة نقطة الوميض (Flash Point) بين ما هو موجود في الجداول المرفقة من المورد (260) و بين ما هو موجود في الكتالوجات الخاصة بالزيوت (262) إلا أن هذا ليس اختلافا فهو يلبي الحد المطلوب في وثيقة المناقصة التي اشترطت أن تكون درجة حرارة الوميض أعلى من (230) درجة
3	شركة جمعان للتجارة والاستثمار	غير مستوفي للوثائق المطلوبة و غير مطابق للمواصفات الفنية بالوثيقة كما هو موضح بالجداول المرفقة رقم (3-2)	2. أخطأت لجنة التحليل في اعتبار الشاكية غير مستجيبة من الناحية المالية لشروط الدفع بحسب وثيقة المناقصة حيث أن عرض الشاكية تضمن أن الدفع بعد فحص و توريد البضاعة ولم يشترط أن تكون على دفعة واحدة مع العلم بأن وثيقة المناقصة حددت طريقة الدفع بـ 85٪ من قيمة العطاء بعد الانتهاء من التوريد و 15٪ بعد مرور عام
4	شركة أتيكو للتجارة والصناعة	غير مستوفي للوثائق المطلوبة وغير مطابق للمواصفات الفنية بالوثيقة كما هو موضح بالجداول المرفقة (2-3)	
5	شركة محمد عبدالوهاب الزبيري وأخيه	غير مستوفي للوثائق المطلوبة وغير مطابق للمواصفات الفنية بالوثيقة كما هو موضح بالجداول المرفقة (2-3)	
6	بست فاليو للاستيراد والمقاولات	غير مستوفي للوثائق المطلوبة وغير مطابق للمواصفات الفنية بالوثيقة كما هو موضح بالجداول المرفقة (2-3)	

(مرفق نسخة من الجدولين 2و3)

ح- عدد العطاءات المطابقة للمواصفات الفنية والعينات المقدمة (فقط عطاء واحد) وهو العطاء المقدم من الشركة اليمنية لتسويق زيوت أسو و موبيل (يملوب)

خ- التقييم المالي: ذكر تقرير لجنة التحليل أنه بعد تفريغ أسعار العطاءات المستجيبة للمواصفات اتضح أن ترتيب العطاءات المستوفية للمواصفات الفنية هي:

م	اسممقدم العطاء	مبلغ العطاء المقيم بالريال	نسبة الزيادة أو النقص عن التكلفة التقديرية (+) أو (-)
1	اليمنية لتسويق زيوت أسو وموبيل (يملوب)	60,952,500	٪ -9.96

د- توصية لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي: ذكر تقرير لجنة التحليل أنه إستنادا إلى المعايير و الأسس المحددة في وثائق المناقصة وإلى نتائج التحليل والتقييم الفني والمالي توصلت لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

اسم صاحب العطاء	الشركة اليمنية لتسويق زيوت أسوموبيل

معايير الاستجابة	مستجيب/ غير مستجيب
اسم الصنف	Mobil delvac 1340
بلد المنشأ	Saudi Arabia
الكمية	500 برميل
سعة الوحدة	208 لتر/ برميل
ضمان العطاء 10,000 دولار صالحة لمدة 120 يوم	مستجيب
تكاليف حضور اثنين مهندسين للاختبارات المصنعية	لم يتم تحديدها
صلاحية العطاء 120 يوما	مستجيب
فترة التوريد 4 أشهر من تاريخ توقيع العقد	مستجيب
موقع التسليم DDP مخازن المؤسسة العامة للكهرباء	مستجيب
الشركة الفاحصة	مستجيب
حضور مهندسو المؤسسة للمشاركة بالفحوصات	حسب شروط المناقصة
شمول العطاء على الجمارك والتخليص والتأمين والنقل إلى مخازن المؤسسة	مستجيب
شروط الدفع 85٪ من قيمة العطاء بعد الانتهاء من التوريد و 15٪ المتبقية بعد مرور عام للتأكد من أداء الزيوت	حسب شروط المناقصة
قيمة العطاء بالكامل (بالريال)	60,952,200
سعر الوحدة بالريال	121,904.4
التكلفة التقديرية بالدولار	315,000
مقدار النسبة بين قيمة العطاء والتكلفة التقديرية	٪ -9.96
النتيجة	مستجيب

4. نسخة من مذكرة الجهة إلى الشاكية صادرة بتاريخ 2015/3/18م جاء فيها التالي:

أ. حددت وثائق المناقصة بأن جميع العطاءات سوف تخضع للفحص الأولي والتقييم للمؤهلات والقدرات لمعرفة العروض المستجيبة لشروط ووثائق المناقصة وكذا معرفة قدرة وإمكانية المتقدمين لتنفيذ العقد، حيث حددت وثائق المناقصة الأسس والمعايير المحددة الخاصة بالاستجابة والتقييم للمؤهلات والقدرات والتي بموجب نتائج الفحص أتضح أن شركة الحظا (الشاكية) غير مستوفية للوثائق المطلوبة بشكل كامل وبعضها منتهية الصلاحية.

ب. بالرغم من عدم استجابة عطاء شركة الحظا (الشاكية) أوليا تم دراسة مواصفات الزيوت المقدمة منها حيث اتضح أن الشروط والمواصفات الفنية للعطاء المقدم من شركة الحظا للتجارة غير مقبولة للأسباب الأتية:

1. وجود اختلافات بين المواصفات في الجداول المرفقة من المصنع والكتالوجات الخاصة بالزيوت بنفس النوع
2. (بحسب نص المذكرة)لم تذكر الشركة المصنعة للزيت المقدم به من قبل شركة الحظا في جداول الكميات للمولدات التابعة لكهرباء المدن الثانوية (والتي تم ذكرها في وثيقة المناقصة) بحسب الأنواع والشركات الموصى بها من قبلها حيث وقد تم طلب

هذا البند في شروط وثيقة المناقصة وهو من الشروط الأساسية لتجنب أي أضرار قد تنتج عند استخدام الزيوت حيث لوحظ الرفع من قبل الشركات الموردة للمولدات بمذكرات باستخدام ما توصي به الشركة المصنعة.

نسخة من إخطار صاحب العطاء الفائز بالإرساء عليه صادرة بتاريخ 2015/2/25م إضافة إلى نسخ من الإخطارات لباقي أصحاب العطاءات تفيد بقرار الإرساء صادرة بتاريخ 2015/2/25م.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

أ- بالنسبة للشكوى:

- تم تقديم الشكوى خلال الفترة القانونية
- عطاء الشاكية هو العطاء الأقل سعرا
- لم ترفق الشاكية شهادات الاختبارات النوعية للزيوت المطلوبة من مختبرات عالمية معروفة أو صورة مصادق عليها من الشركة المصنعة وفقا لمعايير التقييم المطلوبة في التعليمات إلى مقدمي العطاءات
- ادعت الجهة وجود اختلاف في أحد المواصفات المتمثل في درجة حرارة نقطة الوميض (Flash Point) بين ما هو موجود في الجداول المرفقة من المورد (260) و بين ما هو موجود في الكتالوجات الخاصة بالزيوت (262) إلا أن هذا ليس اختلافا فهو يلبي الحد المطلوب في وثيقة المناقصة التي اشترطت أن تكون درجة حرارة الوميض أعلى من (230) درجة

ب- بالنسبة للجهة:

بعد الاطلاع على الوثائق المرفقة تم ملاحظة ما يلي:

1. خالفت الجهة (165/ب) التي تنص على أن تخضع عملية تقييم العطاءات للمعايير والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة وتتم المقارنة بين العطاءات على أساس الأسعار المقيمة لتحديد أقل عطاء مقيم حيث لوحظ أن الشركة التي تم الإرساء عليها غير مستجيبة لثلاثة معايير بحسب جدول الفحص الأولي والتقييم للمؤهلات والقدرات وهي:
   أ- شهادة الاختبارات النوعية للزيوت من مختبرات عالمية مصادق عليها من المصنع
   ب- شهادة الاختبارات المصنعية
   ت- أرفاق الكتالوجات

   مع العلم أن كل الشركات المتقدمة للمناقصة لم تستجب للشرط المتمثل بإرفاق شهادة اختبارات نوعية للزيوت من مختبرات عالمية مصادق عليها من المصنع بحسب محضر لجنة التحليل.
2. اشترطت وثيقة المناقصة تعبئة بيانات الجداول الفنية المرفقة بالمواصفات الفنية وتوقيعها من قبل المصنع (نسخة أصل) أو أن يتم تعبئتها من الشركة الموردة (نسخة أصل) شريطة أن يكون لدى الشركة الموردة وكالة رسمية معتمدة من وزارة التجارة والصناعة وقد أرفقت الشاكية الجداول الفنية معمدة من المصنع لإثبات استجابتها لهذا الشرط وقد أخطأت لجنة التحليل في استبعاد الشاكية لهذا السبب بالمخالفة للمادة (165/ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات التي تنص على أن تخضع عملية تقييم العطاءات للمعايير والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة وتتم المقارنة بين العطاءات على أساس الأسعار المقيمة لتحديد أقل عطاء مقيم.

3. أخطأت لجنة التحليل في اعتبار الشاكية غير مستجيبة من الناحية المالية لشروط الدفع بحسب وثيقة المناقصة حيث أن عرض الشاكية تضمن أن الدفع بعد فحص و توريد البضاعة ولم يشترط أن تكون على دفعة واحدة مع العلم بأن وثيقة المناقصة حددت طريقة الدفع بـ 85٪ من قيمة العطاء بعد الانتهاء من التوريد و 15٪ بعد مرور عام
4. خالفت الجهة المادة 192/د من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات التي تنص على أن يتم إخطار المتقدمين للمناقصة خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ اليوم التالي لصدور قرار لجنة المناقصات بالإرساء.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، ولما كان الثابت من الأوراق أن الجهة المشكو بها ارتكبت المخالفات المذكورة في تقرير المكتب الفني المدون آنفا ومنها أنها استبعدت العطاء الأقل سعرا والمقدم من الشاكية لأسباب لا تصلح مبررا للاستبعاد وهي:

1. أن الشاكية لم ترفق بالعطاء شهادة الاختبارات النوعية للزيوت من مختبرات عالمية معروفة. وهذا السبب لا يمكن التعويل عليه طالما لم يطبق على قدم المساواة على الشركة التي تم إرساء المناقصة عليها وهي الشركة اليمنية لتسويق زيوت أسو وموبيل اذ تم إرساء المناقصة عليها رغم أنها لم ترفق الشهادة المذكورة بالعطاء المقدم منها وذلك أن دل على شيء فإنما يدل على أن الجهة المشكو بها قد خالفت المادة رقم (6) من قانون المناقصات و المزايدات ونصها: "على جميع الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون ضمان تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية والعادلة لجميع المتنافسين في المناقصات والمزايدات"، والمادة رقم (95/ أ) ونصها: "على جميع القائمين بأعمال المناقصات والمزايدات في جميع المراحل الالتزام بما يلي:

أ. ممارسة الواجبات الوظيفية بدرجة عالية من التجرد والحيادية بما يضمن عدالة المنافسة لكافة مقدمي العطاءات مع الحرص على المصلحة العامة وفقا لأحكام القانون ...الخ.

2. وجود اختلاف في مواصفات الزيت محل العطاء وتحديدا في درجة حرارة الوميض (Flash Point) بين ما هو مذكور في الجداول المرفقة من المصنع و في الكتالوجات الخاصة بالزيت حيث ذكر في الجداول أنها (260) درجة بينما ما ورد في الكتالوجات أنها (262) درجة وهذا الاختلاف غير مؤثر ولا يستدعي استبعاد العطاء طالما أن وثيقة المناقصة لم تشترط أن تكون درجة حرارة الوميض (260) أو (262) وإنما اشترطت أن تكون اعلى من (230) درجة وكلا الدرجتين المذكورتين أعلى من تلك الدرجة.
3. أن عطاء الشاكية غير مستجيب لشروط الدفع المحددة في وثيقة المناقصة ذلك انه تضمن أن يكون دفع القيمة بعد فحص وتوريد البضاعة في حين ذكر في وثيقة المناقصة أن (85٪) من قيمة العطاء ستدفع بعد التوريد والفحص، (15٪) بعد مرور عام وهذا السبب لا يصلح مبررا لاستبعاد العطاء طالما أن الشاكية لم تشترط أن يكون الدفع على دفعة واحده.

ولذلك،

وإستنادا إلى أحكام المواد (3،6،22،78) من قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية والمواد (3،6،190،417،419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات

والمزايدات ما يلي:

- قبول الشكوى.
- إلغاء قرار الإرساء وعلى الجهة إعادة تحليل وتقييم العطاءات وإرساء المناقصة على أقل العطاءات المقيمة سعرا والمستوفي لكافة الشروط والموصفات الفنية و المالية والقانونية والمتطلبات الأخرى المحددة في وثيقة المناقصة مع ضرورة عدم تكرار المخالفات المذكورة آنفا.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 23 شعبان 1436هجرية،
الموافق 2015/6/10 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات